الانتخابات التكميلية 2014

الدوائر: 4 3 2

الأنباء
الجمعة 20 يونيو 2014

للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

كشفت عنه لجنة الميزانيات بكلفة 19 مليار دينار

عبدالرحمن النصار: عدم تنفيذ 531 مشروعاً في موازنة الدولة دليل ضعف التخطيط والرقابة الحكومية

عبد الرحمن النصار

أكد عبدالرحمن النصار، مرشح الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة، أن ما كشفت عنه لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من وجود 531 مشروعا في موازنة الدولة بكلفة 19 مليار دينار، معظمها لم ينفذ، يظهر ضعف التخطيط والرقابة، كما يعد دليلا على الهدر المتواصل في ميزانيات الدولة، وكذلك تعطيل الإنجاز والتنمية في مجالات عديدة.

وأوضح النصار أن ما دعت إليه لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عال تجمع كل الاطراف التي لها علاقة بالمشاريع في الدولة من اجل بحث العقبات التي تعترض سرعة انجاز المشاريع في الفترة الزمنية المحددة لها والتي بقيت معطلة منذ سنوات طويلة، وإن كان جيدا إلا أنه يعد إجراء غير كاف، حيث إنه من الضروري عدم اقتصار مهام اللجنة المزمع تشكيلها على هذه المهمة فقط، بل ينبغي إجراء محاسبة دقيقة ووضع جزاءات وافية للمتسبب في هذا التعطيل، فالموضوع ليس هينا، بل يتعلق بالمال العام، ومن ثم فإن الاقتصار على بحث المعوقات، وحث الجهات لتنفيذ المشروعات يعد إجراء غير فاعل، فالمحاسبة وتفعيل أدوات الرقابة والتفتيش، أمر ضروري للدفع نحو إنجاز مشروعات الدولة التي أصابها الجمود منذ عشرات السنين.

ولفت النصار إلى أن ما أعلنته لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من وجود مشاريع قديمة لم تنجز منذ فترة طويلة منذ (2006/2007)، ووجود مشاريع ألغيت لعدم الصرف عليها على الاطلاق، وإدراج اعتمادات مالية لمشاريع انشائية لم تنجز حتى الآن، يعد مؤشرا خطيرا على تدني الأداء لدى المسؤولين، وعدم الدقة في وضع الاعتمادات المدرجة للمشروعات المختلفة، وغياب التخطيط، وانعدام الرؤية، والانخراط في دورات مستندية، وإجراءات بيروقراطية عقيمة يجب التخلص منها، لتداعياتها الخطيرة، مشددا على ضرورة ربط أي اعتمادات مالية للمشروعات بدراسات جدوى تحتوي برامج زمنية لمراحل التنفيذ، مع مصاحبة أدوات الرقابة والتفتيش لجميع مراحل المشروع.

وأكد النصار أن تخفيض الاعتمادات المالية للمشروعات غير المبني على دراسة وافية يعد أمرا خطيرا، فليس المقصود هو خلق فوائض مالية في ميزانية الدولة، حيث إن هناك فوائض بمئات المليارات، فالمطلوب هو العمل والإنجاز والدفع نحو الانفاق الاستثماري، وتغيير الواقع الكويتي الذي أصابه الجمود، فالوفرة المالية موجودة لكن ما نحتاجه هو العمل الجاد والتخطيط والرقابة والتنفيذ على أرض الواقع.

ذكّر بالاقتراح الذي قدمه بشأنه في مجلس 2012

المري يشيد بالتأمين الصحي للمتقاعدين: خطوة طالبنا بها لجميع المواطنين

أشاد مرشح الدائرة الثالثة ناصر المري بالاتفاق الحكومي النيابي على إقرار التأمين الصحي للمتقاعدين، معتبرا ان ذلك خطوة نحو إقرار التأمين الصحي لجميع المواطنين للعلاج في الداخل والخارج، الذي كنا نطالب به منذ وقت طويل.

وقال المري في تصريح صحافي ان تطوير القطاع الصحي يحتاج إلى استراتيجية واضحة وثابتة لا تتغير بتغير الوزير والحكومات، مشيرا الى أنه ينبغي وضع خارطة طريق صحية شاملة تطوير جميع القطاعات في الجسم الطبي بداية من الرقابة على الأدوية مرورا بتجهيز المستوصفات والمراكز وانتهاء بإنشاء العديد من المستشفيات التي تناسب التزايد المطرد في أعداد السكان.

وأضاف أنه رغم وفرة الموارد وكثرة الحديث عن الجهود المبذولة لتلافي أوجه القصور سواء في الأجهزة والمعدات والمباني أو طواقم الأطباء والممرضين، فإن زيارة واحدة لأي من المراكز الصحية أو المستشفيات الحكومية سوف تكشف عن طول طوابير الانتظار وتدني مستويات الأداء والتشخيص والادارة.

وقال المري في تصريح صحافي ان قلة المستشفيات الحكومية وندرتها وغياب المنشآت الصحية المتخصصة والترهل والروتين القاتل في المستشفيات الحكومية من أسباب تردي الوضع الصحي، مطالبا بزيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة في المناطق والمحافظات وتطوير المستشفيات والمراكز الموجودة وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة الطبية.

وأشار المري إلى ان التأمين الصحي للمواطنين موضوع سبق أن تقدم باقتراح مفصل حوله في مجلس الأمة ـ ديسمبر 2012 ـ مبينا ان من شأنه أن يتيح لكل مواطن الحق في العلاج بأي مستشفى حكومي أو خاص.

وقال ان الحكومة مسؤولة عن بذل جميع الجهود والامكانات المالية والمادية لكي توفر للمواطنين الرعاية الصحية الكاملة وعلى أعلى مستوى، سواء عن طريق المؤسسات العلاجية الحكومية أو الخاصة، وسواء ما كان منها داخل الكويت أو خارجها، موضحا ان أهمية التأمين الصحي تكمن في التوفير وتخفيف الأعباء السرية عن المواطنين الذين يضطرون في ظل عدم تطور الرعاية الصحية الحكومية للجوء إلى العلاج في المستشفيات الخاصة من أجل الحصول على الرعاية الصحية المتميزة.

ناصر المري

يحمي الأقلية من بطش الأغلبية

إسماعيل الحبيب يطالب بعدم فض دور الانعقاد الحالي إلا بعد إقرار المداولة الثانية لتعديل قانون المحكمة الدستورية

اسماعيل الحبيب

طالب مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الامة اسماعيل الحبيب مجلس الامة بعدم فض دور الانعقاد الحالي، الا بعد اقرار التعديلات المستحقة المقدمة على قانون انشاء المحكمة الدستورية في المداولة الثانية واحالته الى الحكومة.

وقال الحبيب في تصريح له ان اقرار مجلس الامة لتعديلات قانون انشاء المحكمة الدستورية التي بموجبها يكون للمواطن حق اللجوء مباشرة الى المحكمة الدستورية في القانون الذي يري عدم دستوريته هو قانون مستحق، موضحا ان بإقرار مجلس الامة لهذا التعديل يعني انه لا خوف من وصول اية اغلبية متطرفة، لانه حماية للاقلية من بطش الاغلبية.

وانتقد الحبيب في الوقت نفسه وضع قيود تعجيزية في حق اللجوء الى المحكمة الدستورية، لاسيما ما يخص رسوم قيد الطعن والتي تبلغ حوالي 20 الف دينار، وهو رقم مبالغ به للغاية ويحرم اصحاب الدخل المتوسط من الطعن في القوانين التي يجدونها تتعارض مع الدستور الكويتي، داعيا المجلس الى اعادة النظر في هذا الشرط المجحف.

ودعا الحبيب الحكومة الى مباركة هذا التعديل المستحق والتصويت بالموافقة عليه، لاسيما انه حق طال انتظاره، ناهيك عن انه مطبق في اغلب الدول المتقدمة.

واشار الحبيب الى ان الوضع الحالي باقتصار حق اللجوء الى المحكمة الدستورية في الطعن بالقوانين على الحكومة ومجلس الامة يخالف ما ينص عليه الدستور الكويتي، ويجب العودة الى الاصل بمنح المواطنين والمواطنات حق اللجوء الى المحكمة الدستورية مباشرة وفي اي وقت.

أكد ضرورة مساواة المراكز الوظيفية المتشابهة

المنيفي: لا بد من حلول عاجلة لتفاوت الرواتب بين المواطنين

شدد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبدالعزيز سعد المنيفي على ضرورة إيجاد حل عادل وسريع لتفاوت رواتب العاملين في أجهزة الدولة، معتبرا أن غياب ذلك الحل من شأنه زيادة الإحساس بالظلم بين فئات المجتمع.

وقال المنيفي في بيان صحافي إن هناك حاجة ملحة لمساواة موظفي الدولة في بند الرواتب، الأمر الذي يحتاج إلى دقة بالغة في تنفيذه إلى جانب الشجاعة في اتخاذ الخطوة من قبل السلطتين، لافتا إلى أن أبناء الكويت يتطلعون إلى أن ينفذ نواب الأمة وعودهم وأن يقوموا بدورهم المنوط بهم لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأرجع المنيفي أزمة الرواتب الحالية إلى الارتجالية التي طغت على متخذ القرار، حيث لم يستند قرار منح بعض الفئات زيادات مجزية الى دراسات معمقة للآثار التي يمكن أن يخلفها ذلك التباين على وضع المواطنين بشكل عام وبشكل خاص بين المتقاربين علميا والمتعادلين في الواجبات الوظيفية المطلوبة منهم غير أنهم مختلفون في القطاع الذي يتبعونه.

وقال إن المزايدات السياسية من أجل بناء قاعدة انتخابية لا تثمر بناء وطن مستقر، غير أن ذلك لا يعني بقاء الوضع المتباين بين المواطنين على حاله لأن آثاره السلبية على المدى المتوسط والبعيد مربكة اجتماعيا واقتصاديا.

وأضاف المنيفي أن التفاوت الحالي في ملف الرواتب يقع عبئه على عاتق السلطة التنفيذية أو الحكومة في المقام الأول، خصوصا بعد خضوعها لضغوطات سياسية من أطراف عدة، فيما تجاهلت حقوق المواطنين والتي نص عليها الدستور الكويتي ولاسيما في الجزء المتعلق بالعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع.

وحذر من أن التفاوت الكبير في سلم الرواتب خلف عزوفا كبيرا عن عدد من الوظائف ذات الأجور المتدنية مقارنة بقطاعات أخرى وخصوصا النفطي ما خلق وظائف دون راغبين فيها هنا وضغطا على وظائف مماثلة هناك بسبب فارق الراتب بين الموقعين.

وأشار المنيفي الى أهمية الاستعجال في إنهاء البديل الاستراتيجي الذي أعلنت الحكومة عن البدء في إعداده، مردفا ان من شأنه إن صدقت النوايا رسم خارطة طريق للوصول إلى التوازن المنشود في الجوانب المالية الخاصة بالموظفين في الجهات الحكومية.

وأوضح المنيفي أن الحكومة مطالبة بالتزامن مع إعداد البديل الاستراتيجي للرواتب إلى وقف الهدر في المال العام بدلا من الحديث المستمر عن وقف الدعم للمواد الاستهلاكية التي تساعد المواطنين في تحمل الأعباء المعيشية لأسرهم. وقال المنيفي إن البديل الاستراتيجي للرواتب يجب أن يتضمن رؤية شاملة للعمل الحكومي وكيفية توجيه الشباب إلى الانخراط في العمل الخاص بما يخفف العبء عن القطاع العام، مؤكدا أن أولى الخطوات تكمن في الاهتمام بمخرجات التعليم وتهيئة سوق العمل بما يحقق رغبات المواطنين الشباب وفتح المجال أمامهم كذلك للبدء بمشروعاتهم الخاصة بهم من خلال دعم طموحاتهم تلك.

عبدالعزيز المنيفي

أشار في ندوة نسائية أقامها أمس الأول إلى أن المرأة تعرضت لظلم

عبد الله الأنصاري: ضرورة الاهتمام بالتعليم من مراحله الأولى حتى الجامعية وتحديث المناهج وتطوير الهيئة التعليمية

مرشح الدائرة الثالثة عبدالله الانصاري متحدثا للحاضرات

جانب من ناخبات الدائرة الثالثة في مقر الانصاري

أوضح مرشح الدائرة الثالثة عبدالله الانصاري أن المرأة في الكويت تعرضت لظلم طويل نتيجة سلب حقوقها السياسية وتعمد اقصائها عن المشاركة السياسية في الانتخابات، مؤكدا أن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات أمر دستوري، وأن القوانين التي تنتهك حقوق المرأة تتطلب تعديلات تشريعية لتنال حقوقها، لكي تكون إضافة إيجابية في البناء والاصلاح في المجتمع الكويتي، مشيدا بعطاء المرأة الكويتية على جميع الأصعدة والنجاحات التي حققتها ورفعت اسم الكويت في المحافل الدولية.

وطالب خلال حفل افتتاح الندوة النسائية مساء أول من أمس بضرورة الاهتمام بالتعليم من مراحله الأولى الى الجامعية وتحديث المناهج التعليمية والأدوات الدراسية حيث انها الخطوة الأولى التي يتلقى منها الطالب العلم، ولا بد من تطوير الهيئة التعليمية والاعتماد على المخرجات التي تستطيع ايصال رسالة العلم، مشيرا إلى أن كلية التربية هي مصنع للمعلمين يجب أن تكون على قدر عال من التطور حتى يخرج لنا مدرسون قادرون على أداء مهامهم.

ولفت إلى أن القطاع الصحي يواجه معوقات يواجهها المواطنون والمقيمون على حد سواء في تلقي العلاج، وأن القطاع الصحي في الكويت يحتوي على طاقات وطنية لها نجاحات وصلت الى العالمية ولكنها للأسف في الكويت تعاني الإهمال الحكومي لها وأن المنشآت الصحية في الكويت تحتاج الى إعادة تأهيل بشكل كامل، وانشاء مستشفيات جديدة لتغطية عجز الذي تعاني منه الكويت الآن .

وأوضح أن المرأة في الكويت تعرضت لظلم طويل نتيجة سلب حقوقها السياسية وتعمد اقصائها عن المشاركة السياسية في الانتخابات، مؤكدا أن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات أمر دستوري، وان القوانين التي تنتهك حقوق المرأة تتطلب تعديلات تشريعية لتنال حقوقها، لكي تكون إضافة إيجابية في البناء والاصلاح في المجتمع الكويتي، مشيدا بعطاء المرأة الكويتية على جميع الأصعدة والنجاحات التي حققتها ورفعت اسم الكويت في المحافل الدولية.

وشدد على ضرورة الاهتمام الحكومي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأن الاقتصاد الناجح يقوم على عدة أسس من أهمها تنمية وتطوير ورعاية مثل تلك المشاريع والتي تشكل عصبا أساسيا في تنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات السوق المحلي بالإضافة الى توفير فرص وظيفية.

وأوضح أن الاستجوابات حق دستوري لكل نائب ان يقدمه منفردا لا سلطان عليه في ذلك سوى توافق مادته مع النصوص الدستورية وقرارات المحكمة الدستورية، مبينا أنه بالتوازي مع حق النائب فإن هناك حق رئيس الوزراء والوزير في مواجهة استجواب لا يخالف ما نص عليه الدستور.

دعا إلى إقرار قانون التأمين الصحي الشامل على المواطنين

الهاجري: تفعيل قانون مكافحة الفساد والعمل به للحد من الفساد الإداري والمالي في الوزارات

شدد مرشح الدائرة الثانية فيصل الهاجري على ضرورة إقرار قانون للرعاية السكنية يقضي بتقليص فترات الانتظار للمواطن الذي أصبح يعاني الأمرين من غلاء الإيجارات وارتفاع أسعار الأراضي، مضيفا انه في حال وصوله الى مجلس الأمة سيسعى الى تفعيل قانون مكافحة الفساد والعمل به.

ودعا الى ضرورة إقرار قانون التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين داخل الكويت وخارجها، مطالبا بضرورة الاهتمام بالتعليم وتطويره بدءا من مراحله الأولى حتى الجامعة وتحديث المناهج التعليمية والأدوات الدراسية.

وشدد على أهمية الاهتمام بتطوير القطاع الصحي من خلال زيادة عدد المستشفيات في كل محافظة وتأهيل الكادر الطبي والتمريضي على أعلى مستوى.

من جهة أخرى، أعلن الهاجري عن الدعوة للعشاء لنساء الدائرة الثانية وذلك غدا السبت الموافق 2014/6/21 في صالة نادي الصليبخات الرياضي على طريق البحر.

كما نعلن عن افتتاح المقر الانتخابي للرجال الأحد 2014/6/22 وإقامة الندوة بعنوان «من أسباب تأخر البلد وعدم الاستقرار» وحفل عشاء مقام على شرف أبناء الدائرة الثانية الكرام، العنوان الدوحة قطعة 1 بجانب طريق الدائري الرابع.

فيصل الهاجري